



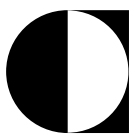
مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي



موريتانيا: الاستقرار الحرج والتيار الإسلامي الخفي

أنوار بوخرص

شباط / فبراير 2016

 مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

موريتانيا: الاستقرار الحرج والتّيار الإسلامي الخفيّ

أنوار بوخرص

© 2016 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي . جميع الحقوق محفوظة .

لا تتخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ تعبر جهات النظر المذكورة في هذه الدراسة عن آراء كاتبها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها .

يمنع نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي . يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 961 1 991 291
فاكس: 961 1 991 591
ص. ب: 11 - 1061 رياض الصلح
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:

<http://www.CarnegieEndowment.org>

تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

5	نبذة عن الكاتب
7	ملخص
9	مقدمة
10	العلاقة بين المجتمع والدولة
14	تحول نحو الاعتدال
15	صعود التطرف العنيف
18	استعادة الاستقرار الهش
22	الطريق الصعب للمضي قدماً
25	خاتمة
28	هوامش
34	مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

نبذة عن الكاتب

أنوار بوخرص باحث غير مقيم في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وأستاذ مشارك في العلاقات الدولية في جامعة ماكدينيال في وستمنستر، ماريلاند، وكان أيضاً باحثاً سابقاً في مركز بروكنغز الدوحة. له كتاب صدر عن منشورات راوتلج في العام 2010 ويحمل العنوان:

«Politics in Morocco: Executive Monarchy and Enlightened Authoritarianism»
(السياسة في المغرب: الملكية التنفيذية والاستبداد المستنير)

شارك بوخرص إلى جانب فريدريك ويرلي في تحرير كتاب صدر عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2013 ويحمل العنوان:

«Perilous Desert: Sources of Saharan Insecurity»

كما شارك إلى جانب جاك روسلييه في تحرير كتاب صدر عن منشورات رومان أند ليتلفيلد في العام 2013 ويحمل العنوان:

«Perspectives on Western Sahara: Myths, Nationalisms and Geopolitics»

ظهرت منشوراته الأخرى في عدد كبير من المجلات والصحف الرائدة، من ضمنها:

Journal of Conflict Studies, International Political Science Review,

European Security, Terrorism Monitor, Columbia International Affairs

Online.

ملخص

تبدو موريتانيا نقطة مضيئة نادرة، في خضم موجة من الاضطرابات الإقليمية. فقد نجحت هذه الدولة المحشورة بين الجزء العربي من شمال أفريقيا وبين غرب أفريقيا السمراء، من عواصف التمرد والتشدد التي تراكمت حولها. وهذا ليس بالأمر الهين بالنسبة إلى بلد فقير تقسده السياسة الهشة والتحزب العسكري والتوترات العرقية-العنصرية والتشدد المتنامي. وفي النتيجة، هذا الخليط من مواطن الضعف المتأصلة، أقحم مالي المجاورة في العام 2012 في أتون عاصفة من الاضطراب السياسي والتمرد الانفصالي. ومع ذلك، لا يعني نجاح موريتانيا أنها أصبحت خارج دائرة الخطر.

تداع بلا حدود

- بالنسبة إلى عدد سكانها، ليس ثمة بلد آخر في منطقة الساحل والصحراء يُنتج من المنظرين الجهاديين والعناصر الإرهابية ريفية المستوى بقدر ما تُنتج موريتانيا. وقد طردت الحكومة عتاة المتشددين خارج البلاد، وغادرها طوعاً بعض من يدعون أنهم جهاديون. غير أن البلاد لاتزال عرضة لأن يزعزع الإرهاب استقرارها، حيث تمثل العودة المحتملة للمقاتلين تهديداً خطيراً.
- تشير التجربة إلى أن الإحباط والمشاعر القويّة المناهضة للنظام، هما القاسمان المشتركان الأساسيان اللذان يدفعان إلى التطرف السياسي والديني.
- التوزيع غير العادل للثروة والفرص السياسية والموارد العامة بين الجماعات العرقية والإثنية، هو أيضاً أحد الأسباب الرئيسة لعدم الاستقرار. إذ يواجه العبيد المحررون (ويُشار إليهم بـ«الحراطين») والموريتانيون الأفارقة الآتون من جنوب البلاد على وجه الخصوص تمييزاً هيكلياً ومؤسسياً.
- كانت الحكومة بطيئة في معالجة الفوارق والمظالم الاجتماعية التي تعتمل منذ أمد بعيد. وقد أدى ذلك إلى بروز أشكال جديدة من التعبئة الشعبية التي تمحورت حول مواقف متطرفة عموماً.

الانتقال من العجز عن رد العدوان إلى قابلية النجاح

- تصميم موريتانيا في مجال مكافحة الإرهاب يستحق الدعم الدولي. وتبقى المعونات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضرورية لمساعدة البلاد

على حماية حدودها وتعزيز دفاعاتها، ضدّ المتشدّدين المسلّحين الذين يجوبون منطقة الساحل والصحراء.

- يجب أن تستند عملية تقديم المساعدات إلى التقدّم الذي تحرزه الحكومة في بناء مؤسّسات رسمية أكثر انفتاحاً وخضوعاً إلى المساءلة. من دون مثل هذه الاشتراطات، فإن الجهود الخارجية الرامية إلى تمكين السلطة التنفيذية ودعم جهازها القسري - الجيش والشرطة والقضاء - ستأتي بنتائج عكسية.
- يجب على الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي الضغط على الرئيس محمد ولد عبد العزيز للعمل على الانتقال بالبلاد نحو تنمية اجتماعية أكثر إنصافاً.
- يجب حتّ الرئيس على اتّخاذ المزيد من الخطوات لإدماج الموريتانيين الأفارقة والحراطين في مؤسّسات الدولة، بما في ذلك في المناصب العليا في الجيش ووزارة الداخلية ووسائل الإعلام العامة. ويجب عليه أيضاً تنفيذ القوانين التي تجرّم العبودية.

مقدمة

على الرغم من كل الصعاب، كانت موريتانيا نقطة مضيئة نادرة في منطقة الساحل والصحراء. مضيئة نادرة في منطقة الساحل والصحراء.

على الرغم من كل الصعاب، كانت موريتانيا نقطة مضيئة نادرة في منطقة الساحل والصحراء. غير أن البلاد تتوفر على النوع العادي من نقاط الضعف المتأصلة الموجودة في كل بلد في المنطقة: الفقر المزمن، والصراعات الاجتماعية الحادة، والانقلابات العسكرية المتكررة، والتطرف العنيف. مع ذلك، وعلى الرغم من نقاط الضعف هذه، فقد نجت موريتانيا من حلقة الأزمات التي تهزّ شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.

تُعزى حقيقة أن موريتانيا لم تدخل في دائرة الفوضى، في جزء منها، إلى الطابع الجزأً للاحتجاجات الاجتماعية التي تقودها الانقسامات الاجتماعية والعرقية والإثنية واللغوية والإقليمية، وفي الجزء الآخر إلى حزم الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في مكافحة التشدد العنيف.¹ مع ذلك، فإن إحقاق ولد عبد العزيز الهزيمة بالمعارضة ونجاحه في بناء استقرار هشّ في البلاد، لايعنيان أن المخاطر السياسية والأمنية ستظل تحت السيطرة. فالبلد يعاني من مَوقَوات بنيوية تتميز بالبيئة الهشة، وشراك انعدام المساواة، والجغرافيا السياسية المتقلقلة في منطقة الساحل والصحراء. كما أن المزيج الإثني والعنصري المتقلب في موريتانيا يزيد الشكوك التي تكمن وراء هشاشة هذه الدولة.

التوترات العنصرية تحتم تحت السطح، والصراع العرقي عميق الأغوار، ويجري تسييس الهويات العرقية، هذا في حين تتفتت الجماعة الإسلامية. وبات الموريتانيون يتحوّلون تدريجياً إلى متطرفين حول قضايا الجنس والانتماء العرقي والدين، الأمر الذي يشكّل تحدياً خطيراً.

عندما تصطدم هذه القضايا بالاقتصاد، فإنها تميل إلى توليد مصالح اقتصادية وسياسية متعارضة. وعليه فقد أصبحت المعركة على توزيع الفرص والموارد في موريتانيا تدريجياً جزءاً من لعبة (نحن في مقابل هم). وهذا يثير شبح انزلاق خطير إلى أتون صراع اجتماعي على أساس التصدّعات العنصرية والإثنية التي تعصف بالبلاد. الصدام سيؤلّب المغاربة من العرب-البربر، الذين يمسون بزمام السلطة السياسية، ضد السكان السود، أي الحراطين من الطبقة الدنيا، الذين يُشار إليهم أيضاً بوصفهم المغاربة السود، والموريتانيين الأفارقة المظلومين الآتين من جنوب البلاد. ويواجه كلٌّ من الحراطين والموريتانيين الأفارقة تمييزاً هيكلياً ومؤسسياً.

برزت أشكال جديدة من التعبئة الشعبية تمحورت حول مواقف متطرّفة عموماً.

تمحورت الأشكال الجديدة من التعبئة الشعبية بالفعل حول مواقف راديكالية عموماً.² فقد أصبح الحراطون أكثر جرأة في دعاوهم ومطالبهم.³ وباتت الاحتجاجات والإضرابات تحدث بوتيرة متزايدة في ظروف سياسية واقتصادية متوتّرة.

يبدو هذا الاتجاه نحو التطرّف جلياً أيضاً في المجال الديني. ذلك أن بعض جماعات الحراطين تتحدّى بقوة الأسس الإيديولوجية والسياسية للتعاليم الدينية والمدوّنات القانونية، التي يبدو أنها تقرّ العنصرية على أساس الانتماء الطبقي، مستلهمةً في ذلك أفكار المساواة الإسلامية. هذه التطورات لاتحدث في فراغ. إذ يمثّل علماء الدين الإسلامي والمدارس الدينية الموريتانية عوامل هامة تسهم في المناقشات الإقليمية والعالمية حول جواز العنف والتمرد في الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن ما يحدث خارج موريتانيا يؤثر على واقعها المحلي، وما يحدث محلياً له نتائج الإقليمية هو الآخر. ويحتلّ دعاة التغيير الإصلاحي أو العنيف الموريتانيون، على سبيل المثال، مكانةً لا تتناسب مع حجمهم في التكوينات العقائدية الأوسع في الفكر والممارسة الإسلامية.⁴ كما يحتل الموريتانيون مكانةً بارزة في الشبكات المتطرّفة العنيفة العابرة للحدود الوطنية وحركات التمرد الإقليمية.⁵

هذه التوليفة الخطيرة من الجنس والمظالم الاجتماعية والاقتصادية والدين في موريتانيا، تندر بتصعيد المعركة الأوسع حول هوية البلاد وتوجّها الديني ومستقبل المساواة الديمقراطية هناك. والواقع أن التحديات الإيديولوجية والسياسية يمكن أن تتحوّل قريباً إلى أفعال، في ظل ظروف لاتزال تختمر فيها مشاعر الاستياء والمظالم الأخرى بشكل قوي ومؤثّر بين قادة الفكر. وبالتالي فإن فهم المصادر الداخلية للصراع في موريتانيا وتفاعلاتها مع الديناميكيات العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، يمثّل الخطوة الأولى في التصديّ للقوى التي تهدّد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

العلاقة بين المجتمع والدولة

كان للدين في موريتانيا، وهي دولة فقيرة ذات كثافة سكانية منخفضة تتداخل مع المغرب العربي وأفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى، تأثير عميق على السياسة والحياة الاجتماعية.⁶ يشكّل الإسلام النسيج الاجتماعي للبلاد، فيما يُعتبر المسلمون جزءاً أساسياً من قصة الاستقرار الهشّ في موريتانيا. ومع ذلك، فإن المشاكل التي تكمن وراء هذه الهشاشة تتجاوز السياسة الدينية، وهي تشمل أيضاً تسلسلاً

يشكّل الإسلام النسيج الاجتماعي للبلاد، فيما يُعتبر المسلمون جزءاً أساسياً من قصة الاستقرار الهشّ في موريتانيا.

هرمياً عرقياً-عنصرياً راسخاً وفوارق اجتماعية أخرى كانت تمثل بؤراً مؤلمة منذ حصول موريتانيا على استقلالها عن فرنسا في العام 1960.

يوفر الإسلام جسراً مشتركاً للجماعات العرقية الثلاث الرئيسة في البلاد: المغاربة العرب-البربر أو البيضان (30 في المئة من السكان)، والحرطون (40 في المئة) الذين يُشار إليهم بأنهم أحفاد العبيد، والموريتانيون الأفارقة (30 في المئة). يشترك الحرطون في اللغة والثقافة مع أسيادهم السابقين، البيضان. بيد أن ثمة استياء وانعدام ثقة يعتملان ببطء تحت سطح القواسم الدينية المشتركة والانتماءات الثقافية. السكان السود في موريتانيا يشعرون بالسخط إزاء الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية للمغاربة من ذوي البشرة الفاتحة، ويتضررون منها.

منذ الاستقلال، لعبت سياسة الهوية والاختلافات العرقية إلى حد كبير دوراً في تغذية الصراع بين الدولة والمجتمع في موريتانيا. وكان القلق العرقي لدى السكان السود والبيض عاملاً أساسياً دائماً في مناطق معينة من وادي نهر السنغال، حيث يتعايش البيضان الرعاة والمزارعون السود على الرغم من الصراعات. وقد تصاعدت التوترات في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، عندما أصبح المثقفون السود أكثر حزماً في إدانتهم لسياسات الدولة التمييزية الخاصة بالأراضي والممارسات الإقصائية الأخرى.⁷ وأدى فشل المحاولة الانقلابية في العام 1987، والتي قام بها عددٌ من الضباط الأفارقة السود ضد الرئيس البيضاني، إلى إطلاق العنان لموجة من القمع الرسمي للمحرّضين السود. وفي نيسان/أبريل 1989، انتهى نزاع بسيط بين رعاة موريتانيين ومزارعين سنغاليين على حقوق الرعي في وادي نهر السنغال، الذي يرسم الحدود بين البلدين، بمقتل مئات من الأشخاص وموجات مدمّرة من الأعمال الانتقامية، وعمليات مصادرة واسعة النطاق. فقد تم طرد حوالي 100 ألف مواطن موريتاني من السنغال و85 ألف سنغالي من موريتانيا. كما تم طرد 40 ألفاً من الموريتانيين الأفارقة من البلاد بذريعة أنهم سنغاليون.⁸ وحصل بيضان ناطقون باللغة العربية وأشخاص من الحرطين على أراضي من جرى طردهم. وبرّر النظام اغتصابه لتلك الأراضي باعتباره ردّاً ضرورياً لاحتواء التطرّف العرقي والإثني.

في الوقت نفسه، برز الإسلاميون على الساحة في ثمانينيات القرن الماضي، عندما تحدّت حركات الصحوة العابرة للحدود مثل جماعة التبليغ، والجماعات المسيّسة مثل الحركة السياسية الإسلامية في موريتانيا، تفوق الإسلام الصوفي الذي له جذور عميقة في البلاد.⁹ تركّزت أهداف الإسلاميين على كسب الاعتراف القانوني السياسي، وبناء حركة من أسفل إلى أعلى لأسلمة المجتمع الموريتاني، مع تجنّب العنف السياسي، وتسييس الدين والهوية العرقية بقوة. أدّى تفاعلهم مع الشبكات الثقافية والدينية السعودية إلى بروز أشكال جديدة من النشاط الاجتماعي الإسلامي.¹⁰ وقد ارتبطت الجماعات العابرة للحدود، مثل جماعة التبليغ والسلفيين السعوديين، بالمنظمات الدينية المحلية، على الرغم من أنها لم تشكل شبكات دعوية منفردة.

ساهم هذا المزج بين التدفّقات الدينية العالمية وبين الخصوصيّات المحلية، في إعادة تشكيل القيم والممارسات والتقاليد الدينية في موريتانيا. وساعدت العلاقات الفكرية عبر البلدان في تشكيل مسار كبار الدعاة والساسة الإسلاميين. وقد أثر انتشار هذه الجماعات أيضاً على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية وديناميكيات الصراع في موريتانيا. مع ذلك، تمكّن قادة الحركات الإسلامية من تجنب حدوث مواجهة مع الحكام العسكريين في موريتانيا، عن طريق تجنب القضايا الخلافية سياسياً واجتماعياً التي تناهض النظام بصورة متعمّدة. وحتى بداية تسعينيات القرن الماضي، لم يكن الإسلام السياسي والأشكال الأخرى الجديدة من الدين أهم مصدر للتوترات السياسية والاجتماعية.

والواقع أن قادة موريتانيا سعوا إلى تسخير الإسلام لتعزيز شرعيتهم، بهدف إشهار سلطتهم وسلطة الدولة. وبعد ما يقرب من عقدين من موجات الجفاف المدّم (1968-1986) والهزيمة التي مُنيت بها البلاد في حرب الصحراء

سعى قادة موريتانيا إلى تسخير الإسلام لتعزيز شرعيتهم، بهدف إشهار سلطتهم وسلطة الدولة.

الغربية في سبعينيات القرن الماضي، سعت الحكومات المتعاقبة إلى زيادة شرعيتها من خلال ربط الدولة بالإسلام، ولاسيما عن طريق جعل النظام القانوني أكثر توافقاً مع الشريعة الإسلامية.¹¹ أدى هذا التعزيز لدور الإسلام في الساحة السياسية بقيادة الدولة، جنباً إلى جنب مع زيادة المساعدات المالية من دول الخليج العربي وانتصار الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979، إلى خلق بيئة مثالية للأفكار الدينية المسيّسة ورجال الأعمال المرتبطين بها لكسب الثقة والنفوذ.¹²

تغيّر الوضع في تسعينيات القرن الماضي. فقد اصطدم النظامان في تونس والجزائر مع الإسلاميين بصورة عنيفة، ما أدى إلى بروز مخاوف في موريتانيا من أن توجّع المؤسّسات والجمعيات الإسلامية المزدهرة في البلاد التحديات الإسلامية للنظام. وتطوّرت أشكال جديدة من منظمات التوعية الدينية المتّصلة عالمياً عبر شبكة الإنترنت، ولم يعد الإسلام معتدلاً بالنسبة إلى النظام العسكري الموريتاني المصمّم على التمسك بالسلطة. ونتيجةً لذلك، أصبح الإسلام السياسي المعيارَ المنطقي الأساسي للنظام كي يبرّر القمع الذي تمارسه الدولة، ماساعد على تفتيت المجتمع الموريتاني.¹³

شنت أجهزة الأمن حملة على الإسلاميين الذين اعتبرت أنهم يشكّلون تحدياً للحكومة: أولاً، رفضت السلطات المحاولات التي قام بها بعض الإسلاميين لتشكيل حزب سياسي. ثم زادت الأجهزة الأمنية مراقبة المنظمات الإسلامية والنوادي المؤثرة، حيث يجتمع الناشطون المحليون مع كوادِر ودعاة إسلاميين أجنب. وبلغ هذا التصلّب في موقف الحكومة ذروته في العام 1994 بحظر العديد

في التسعينيات، شنت أجهزة الأمن حملة على الإسلاميين الذين اعتبرت أنهم يشكّلون تحدياً للحكومة.

من المؤسّسات والجمعيات الإسلامية، وسجن كبار قادتها، وترحيل الدعاة الأجانب المتّهمين بجعل الإسلام الموريتاني متطرّفًا.¹⁴

أدّى هجوم النظام على منظمات وقدرات الإسلاميين إلى تعطيل بنيتهم التحتية أو نشاطهم، لكنه لم يشلّها تماماً. فقد أعادت معظم المنظمات الدينية التموضع تحت أسماء مختلفة أو انتقلت إلى العمل السريّ.¹⁵

عرقل حدثان رئيسان هذه الجهود: إقامة موريتانيا لعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل في العام 1999، وبداية الحرب على الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة. فقد انتقد معظم الإسلاميين والدعاة، بمن فيهم بعض الداعمين للنظام، التطبيع مع إسرائيل في فتوى صدرت آنذاك. وهذه المعارضة دفعت الحكومة إلى إطلاق جولة جديدة من القمع، واستخدم معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، الرئيس آنذاك، هجمات 11 أيلول/سبتمبر كذريعة للانضمام إلى حملة مطاردة الإسلاميين في جميع أنحاء العالم.¹⁶

أظهر ولد الطايع نفسه على أنه منقذ موريتانيا من تعصّب وعنف من يُعرفون بالإسلاميين السيئيين، مقارنةً مع المسلمين الطيبين والمعتدلين الذين رضخوا إلى سياسات الحكّام وقيمهم آنذاك. الإسلاميون السيئون هم الذين قاوموا الاستغلال والهيمنة التي مارسها المؤسسة البيروقراطية السلطوية.¹⁷

كما هو الحال في كل المظاهر الخادعة للنظام الدستوري، لم يقتصر قمع المعارضة على الإسلاميين. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2000، حلّ النظامُ اتحاد القوى الديمقراطية، وهو حزب سياسي، بسبب تشكيكه في طبيعة علاقات ولد الطايع مع إسرائيل. وفي العام 2002، تم حظر حزب العمل من أجل التغيير، الذي نادى بحقوق السود والمتحدّرين من العبيد.

أدّى تكثيف القمع إلى تزايد الشعور بالقلق بين شرائح واسعة من الموريتانيين، الذين كانوا يشعرون بالإحباط من سوء إدارة ولد الطايع لموارد الدولة. وخلال تسعينيات القرن الماضي، دخلت العملة في موريتانيا مرحلة السقوط الحر، وفقدت نصف قيمتها. وفي العام 2005، بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للبلاد 654 دولاراً مقابل 1283 دولاراً في العام 2012. فقد أفضت سياسات المحسوبية والمحاباة والقبلية إلى إثراء نخبة حصرية ومترابطة تتصلّ بعلاقة مع قبيلة الرئيس «اسماسيد»، وقبيلة «أولاد بو السباع» التي ينتمي إليها الزعيم الحالي، ولد عبد العزيز. تُعدّ هذه القبائل، على سبيل المثال، أطرافاً فاعلة هامة في السوق. فهي تشكّل، إضافةً إلى حلفائها في القطاعات المالية والبيروقراطية والعسكرية، كتلة مهيمنة تتمتع بسلطة قائمة على احتكار القلّة. كان الفساد والنهب والاستغلال من الصفات المميّزة لنظام ولد الطايع، جنباً إلى جنب مع تزايد انعدام الأمن الاقتصادي وانتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة.¹⁸

في نهاية المطاف، فشل قمع المعارضة في سحق الإسلاميين أو إطالة العمر السياسي لولد

الطابع. وبين دورات القمع ومحاولات الانقلاب، تطوّر الإسلام السياسي ليصبح الشريان الرئيس للمقاومة، واختار معظم الإسلاميين اللاعنّف باعتباره أفضل وسيلة لإحداث التغيير السياسي والمجتمعي. ومع ذلك، كانت هناك أقلية تطرّفت بسبب القمع العشوائي الذي مارسه الدولة. لم تبدأ ديناميكية التطرّف هذه بصورة جدّية إلا بعد تصعيد أعمال التعذيب والسجن والمحاكمات الجائرة للإسلاميين.¹⁹ وأضفى القمع شيئاً من الأهمية والشرعية على الإسلاميين المتطرّفين الذين تمسّكوا بالعنف باعتباره الوسيلة الوحيدة الممكنة للمضيّ قدماً في المشروع السياسي الإسلامي.

◀ تحوّل نحو الاعتدال

وضع الانقلاب العسكري الذي جرى في العام 2005 حدّاً لعهد ولد الطابع، الذي جمع بين اقتصاد منهار وبين نظام حكم معطل. أفرج قادة الانقلاب العسكري عن السجناء السياسيين، بمن فيهم الإسلاميون والسلفيون الراديكاليون المقترضون، ووضعوا موريتانيا على طريق مرحلة تحوّل وإعادة إلى الحكم الديمقراطي المدني، على الرغم من أنها لم تدم طويلاً. وبدا لفترة وجيزة أن البلاد تسير على طريق الوحدة والاستقرار.

سرعان ما استفاد السياسيون الإسلاميون المعتدلون من هذا الانفتاح السياسي لتنظيم صفوفهم، تحت مسمّى الإصلاحيين الواسطيين، وخوض الانتخابات البلدية والتشريعية كمرشحين مستقلين. كان أدأهم جديراً بالملاحظة في الانتخابات المحليّة التي فازوا خلالها بالعشرات من البلديات، بما في ذلك في العاصمة.²⁰

حدث هذا التقدّم المفاجئ للإسلاميين في انتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله لمنصب الرئاسة، والذي وافق بسرعة على طلب الإسلاميين إضفاء الشرعية على حزبهم السياسي، وهو التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، المعروف باسمه المختصر في اللغة العربية: «تواصل». وتبنّى حزب «تواصل»، بزعامة جميل ولد منصور، موقفاً متعاوناً تجاه الحكومة.²¹ واستمر هذا البحث عن تطبيع العلاقة مع أصحاب السلطة حتى بعد حصول انقلاب عسكري آخر في آب/أغسطس 2008، أطاح الرئيس عبد الله.

سقطت الفترة الفاصلة الديمقراطية الوجيزة في العديد من المطبات التي ضيّقت على الموريتانيين الأكثر ضعفاً. كان من بين تلك المطبات موجة من تضخّم أسعار المواد الغذائية، تسبّب فيها نقص الإمدادات العالمية من الحبوب وارتفاع أسعار القمح والأرز، أدت إلى قلاقل أهلية. إضافة إلى ذلك، تم في العام 2008 إلغاء رالي باريس-داكار للسيارات، الذي يجتاز الصحراء الموريتانية، الأمر الذي أضرب بقطاع السياحة.

بعد فترة وجيزة من التردّد في أعقاب الانقلاب، نأى الإسلاميون بأنفسهم عن المعارضين

سياسياً لحكام موريتانيا العسكريين الجدد، على الرغم من أن الحكام لم يثقوا بالإسلاميين وعارضوا دمجهم السياسي. أيّد جميل ولد منصور انتخاب محمد ولد عبد العزيز، الجنرال ومهندس الانقلاب، لمنصب الرئاسة في تموز/يوليو 2009. وسعى إلى الحصول على المزيد من التسهيلات من النظام الجديد، من خلال تحالف حزب «تواصل» لفترة وجيزة مع حزب عبد العزيز الذي تأسس حديثاً تحت اسم الاتحاد من أجل الجمهورية. وازدادت وتيرة ذوبان الجليد بين الطرفين عندما علّق ولد عبد العزيز علاقات موريتانيا الدبلوماسية مع إسرائيل.

طرح جميل ولد منصور حركته كحزبٍ سياسي ذي مرجعية إسلامية، يتبنّى موقفاً وسطاً في السياسة. وكدليل على هذا الإيمان بالاعتدال الديني والتدرّج السياسي، أخذ الحزب على عاتقه القيام بدور قيادي في كشف الأفكار الدينية المتطرّفة وتحديّ المروجين لها. هذا التحوّل التدريجي في ديناميكيات السياسة الإسلامية في موريتانيا، دفع الإسلاميين

الإصلاحيين إلى قلب الساحة السياسية الموريتانية. وقد عزّز نجاحهم النسبي في الانتخابات البرلمانية في العام 2013 صعودهم كثنائي أكبر قوة سياسية في البلاد، على الرغم من أن الجزء الأكبر من المعارضة قاطع تلك الانتخابات. وعلى الرغم من أن حزب «تواصل» لم ينسحب من الانتخابات الرئاسية في العام 2014، وانتقد السباق الرئاسي باعتباره غير عادل، لاتزال استراتيجية الحزب هي نفسها.

هذا التحوّل التدريجي في ديناميكيات السياسة الإسلامية في موريتانيا، دفع الإسلاميين الإصلاحيين إلى قلب الساحة السياسية الموريتانية.

◀ صعود التطرف العنيف

تزامن هذا الاعتدال السياسي والفكري من جانب الإسلاميين مع تزايد التطرف العنيف. فقد طرأت زيادة طفيفة في النشاط الإرهابي بين عامي 2005 و2011. لم يكن النشاط الإرهابي من صنع حركة جهادية موريتانية داخلية بل من صنع خليط من المتطرفين العنيفين الإقليميين والمحليين. ومع ذلك، لاتبعت المشاركة الموريتانية في هجمات غير محترفة والمحاولات من جانب جماعات غير منسّقة من المتطرفين، على الطمأنينة عندما يتم ترك الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء التشدد في موريتانيا من دون معالجة. ذلك أن الظروف المحيطة، مثل الفقر والحرمان النسبي والفساد المستشري والانتهاكات التاريخية، تؤثر على مسارات التطرف العنيف.

بالنسبة إلى الموريتانيين المتطرفين، تجسّد نموذج المقاومة العنيفة من خلال الجماعة الإرهابية الجزائرية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، التي ظهرت في العام 1998 قبل أن

تتوسّع في منطقة الساحل وتغيّر اسمها في العام 2007 إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وهي بنية تواصل عبر شبكة الإنترنت، ولها خلايا مستقلة في العديد من بلدان منطقة الساحل والصحراء. وابتداءً من العام 2005، شاركت الجماعة السلفية للدعوة والقتال في جذب مجموعة صغيرة من الموريتانيين إلى معسكراتها في منطقة الساحل والصحراء. وقد تبلور هذا الاتحاد من خلال هجوم شنته الجماعة السلفية في حزيران/يونيو 2005 على قاعدة المغيبي العسكرية - الواقعة على مسافة 350 كيلومتراً، أي حوالي 217 ميلاً، من الحدود الجزائرية - والذي أسفر عن مقتل خمسة عشر من أفراد الجيش وجرح سبعة عشر آخرين.²² وقد تكثّف إدماج التأثيرات الجهادية الإقليمية في الخبرات المحلية بعد هجوم المغيبي الإرهابي.

على الرغم من قدرتها على الفتك، كانت الشبكات الإرهابية العاملة في موريتانيا تقتصر إلى القدرات، ولاسيما من حيث الأفراد والتمويل. وقد أدّى ذلك إلى جعل حرب التمرد الإسلامي الراديكالي ساذجة تماماً في مفهومها وتكتيكاتها وتأثيرها.

مع ذلك، تضافر السخط السياسي العميق وعدم المساواة الاجتماعية في موريتانيا لخلق فتّة من الشباب المحبطين والمعرضين إلى خطر التطرّف. بيد أن الصورة العامة للموريتانيين المرتبطين بالشبكات الإرهابية الإقليمية متنوّعة بقدر تنوّع دوافعهم وتوجّهاتهم. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن القاسمين المشتركين بينهم هما أعمار المتشدّدين وتوجّههم نحو العنف.

تتداخل نقاط الانطلاق وعمليات التطرّف إلى درجة معينة.²³ ويظهر الموريتانيون المعتقلون أو المدانون أو من يتم قتلهم بسبب جرائم إرهابية، أن الطريق إلى التطرّف العنيف يمرّ أولاً عبر فترات من البطالة أو قضاء فترات في أداء أعمال وضيعة، تتخلّلها مستويات منخفضة من الإجرام والانحراف. ولاتظهر التطلّعات إلى التشدّد الديني إلا عندما تنتشر الدعاية الجهادية.²⁴ وعندما يؤمن الموريتانيون بصدق بالوعظ المتشدّد، تبدأ الرحلة إلى معسكرات تدريب القاعدة في المغرب الإسلامي في الجزائر وفي المناطق الصحراوية من الساحل.

تشير مؤشّرات تحديد الفئات المعرضة إلى الخطر إلى المجتمعات المحرومة اجتماعياً، التي تعيش في المناطق الحضرية والمناطق النائية.²⁵ فقد وقع الكثيرون في شرك أنماط الهجرة الناجمة عن الأزمات والتي أعادت تشكيل المجتمع الموريتاني خلال السنوات الثلاثين الماضية. وتضافرت موجات الجفاف المتوالية مع إهمال الدولة، لتسهم في التوسّع العمراني غير المنضبط. وأدّت هذه التحوّلات إلى حدوث اختلالات ثقافية واضطرابات اجتماعية واسعة. وكان من بين المشاكل المصاحبة الأخرى، انهيار مؤسّسات وآليات الرقابة الاجتماعية التي كانت تربط بين الأسر والمجتمعات المحلية. كما أدّى تراجع شبكات الدعم الاجتماعي إلى تفاقم الأثر الاجتماعي والعاطفي لارتفاع معدّلات الطلاق، وما ترتّب على ذلك من قصور في الرعاية الأسرية. وساهم إضعاف الروابط الاجتماعية في ارتفاع معدّلات جنوح الأحداث وارتفاع معدّلات التسرّب من المدارس كذلك.²⁶

ساهمت العيوب في نظام التعليم أيضاً في تفتيت المجتمع. إذ لا يتوجه عددٌ ملحوظ من أفقر الأطفال في موريتانيا إلا إلى المعاهد الدينية، المعروفة باسم المدارس. وهناك عددٌ قليل فقط من المدارس التي تمارس الوعظ المتشدد أو توفر مجالاً لمن يتبنون العنف، في حين يعمل معظمها باعتبارها أداة إرشاد عقائدي للشباب الذين يعانون من اهتزاز الشخصية واضطراب الهوية. في بعض الحالات، تخلق هذه المدارس بيئة مواتية للتطرف من خلال توفير مجال مشترك للتفاعل بين الأفراد. وبعضهم مناصرون، إسمياً، للجماعات العنيفة المتطرفة أو متعاطفون معها. خريجو هذه النظم التعليمية يمكن أن يكونوا أكثر تقبلاً للدعوات الثورية للعمل ضد الأنظمة السياسية الظالمة على المستوى المحلي أو الدولي.

تتضمن النتائج المترتبة على هذه العوامل ارتفاع معدلات بطالة وخمول الشباب، حيث يصبحون هدفاً سهلاً للعصابات الإجرامية والدعاية المتشددة. يتم جذب بعض الأفراد إلى أعمال غير مشروعة أو سرديات متطرفة لملء خواتمهم من المعنى وافتقارهم إلى التقدير وإثبات الذات على المستوى الاجتماعي.²⁷ وعليه تصبح الجماعات المتطرفة أو الإجرامية نوعاً من العائلات الوهمية للأفراد الذين يتوقون إلى الشعور بالانتماء والهدف. ذلك أن العضوية في جماعة متطرفة، يمكن أن تعزز احترام الذات والثقة بالنفس، ما يمنح الشباب المنبوذين شعوراً بالسيطرة على حياتهم والأمل بالحصول على مكافآت مستقبلية في الحياة الآخرة.²⁸

الطريق إلى تطرف سيدي ولد سيدنا، وهو شاب موريتاني متشدد على صلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، يبدو معبراً في هذا الصدد. فقبل أن يتم جذبه إلى فلك التطرف العنيف، انخرط في تعاطي المخدرات والإفراط في الشرب والسرققات الصغيرة. كما تورط في مزاعم بارتكاب اعتداءات جنسية واغتصاب. أما انبعاثه الروحي واعتناقه الفكر الإسلامي المتطرف، فقد حدث في وقت ما في أواخر سنوات مراهقته، عندما عثر بصورة عرضية على عالم أبرز علماء الدين الجهاديين والمتشددين الثوريين. ومن خلال أحد معارفه، أصبح يقوم بزيارات متكررة إلى إحدى المدارس الإسلامية خارج العاصمة. وهناك انجذب إلى الفكر الكارثي والرؤية الفاسدة لأمير تنظيم القاعدة في العراق، أبو مصعب الزرقاوي.²⁹

في الوقت نفسه، بدأت الجماعة السلفية للدعوة والقتال تتحول إلى فرع لتنظيم القاعدة ذي امتداد جغرافي واسع في بلدان المغرب الإسلامي. جذب هذا التحول مجندين جدداً اعتبروا الجهاد العنيف من أفضل الأعمال والوسيلة الوحيدة الممكنة لتحرير أرض المسلمين من أغلال الجهل والعبودية للاستبداد والفساد والعلماني. وقد استفاد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من غضب وحماس الشباب الموريتانيين لتجنيدهم وتدريبهم في شمال مالي، ومن ثم إعادتهم إلى بلدهم الأم لشن غارات على الأهداف العسكرية والسفارات الغربية والسياح الغربيين وعمال الإغاثة.

تُسلطُ حالة ولد سيدنا الضوء على كيفية تجذّر الفكر الجهادي العالمي في التقاليد السياسية الموريتانية النقية. فقد دافع ولد سيدنا عن عنفه السياسي وأعماله الإرهابية باعتبارها تضرب بجذورها في الشرعية الإلهية والظروف المحلية، وجعل محاولات الجهاديين للتغلب على النظام عن طريق العنف مساويةً لاستخدام الجيش الإكراهَ للحفاظ على قبضته على الدولة والمجتمع الموريتاني. في موريتانيا، ينتهي الأمر بالقادة الانقلابيين دائماً بالتحوّل من مارقين إلى أصحاب حظوة وصيت، ولو مؤقتاً. وبعض الجهاديين، مثل ولد سيدنا، يروّون أنفسهم يتبعون المسار نفسه من أشرار ملتحين إلى مخلصين.³⁰

إن فهم هذا التفاعل القاتل بين المظالم السياسية والإقصاء الاجتماعي أمر ضروري لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف في موريتانيا.

الأساس المنطقي للتكافؤ الأخلاقي عند ولد سيدنا هو سمة مميزة لعدد من الشباب الموريتانيين الذين جرى جذبهم إلى فلك التطرف العنيف. ولذا فإن فهم هذا التفاعل القاتل بين المظالم السياسية والإقصاء الاجتماعي هو أمر ضروري

لمعالجة الأسباب الكامنة وراء التطرف في موريتانيا. ذلك أن عوامل بنيوية مثل الحكم الفاسد والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والقمع الذي تمارسه الدولة، تخلق المظالم وتساهم في ظهور التطرف. وبالقدر نفسه من الأهمية، ثمة عامل آخر يتمثل في وجود منظمات متطرفة تعبّر عن المظالم بعبارات دينية وتوجّهها إلى أعمال عنف. وعليه فإن النفوذ الذي تمارسه هذه الشبكات ضروري في تكوين المتطرفين الشباب.

استعادة الاستقرار الهش

لطالما اعتُبرت موريتانيا مرشحة طبيعية لتجنيد الإرهابيين وزعزعة الاستقرار.³¹ فقد كانت حدودها مضطربة وتضعف فيها سيطرة الحكومة، فيما كانت بنيتها الاجتماعية تتدهور بسبب التسلسل الهرمي الاجتماعي الجامد والظلم الاقتصادي والفساد السياسي. ولكن منذ أن تولّى محمد ولد عبد العزيز الرئاسة في العام 2009، تمكّنت الحكومة الموريتانية من تحييد التهديد الإرهابي عن البلاد.

اعتمدت الدولة الموريتانية في عهد ولد عبد العزيز نهجاً متعدّداً للجوانب لاحتواء انتشار التطرف العنيف. فقد شجعت الإسلاميين على الانخراط في مناقشات فقهية حول العنف والتمرد في الشريعة الإسلامية.³² كما طبّقت أساليب عنيفة في مكافحة الإرهاب.

وقد ساعدت هذه السياسة الدفاعية النشطة موريتانيا على الإفلات من حلقة الأزمات التي تعصف بمنطقة الساحل والصحراء. وهذا يبدو جيداً بالملاحظة خصوصاً أن موريتانيا كانت تُعتبر قبل بضع سنوات حلقة ضعيفة في النظام الأمني لمكافحة الإرهاب في المنطقة. فقد كانت البلاد هدفاً مفضلاً لهجمات الجماعات الإرهابية المتمركزة في الصحراء. وابتداءً من

الاعتداء الإرهابي في العام 2005 على قاعدة للجيش، ما أسفر عن مقتل خمسة عشر جندياً، مروراً بالهجمات الإرهابية المتعددة التي ضربت قلب نواكشوط بين عامي 2007 و2011، بدأ أن موريتانيا ستعرض إلى زعزعة الاستقرار على يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. تولّى الإسلاميون المعتدلون ومنظروهم، الذين كانوا حريصين على تقديم أنفسهم باعتبارهم وسطاء بين الدولة والمتطرفين، قيادة عملية الإصلاح الفقهي. وقد أتاحت المناقشات الدينية لهؤلاء الإسلاميين إعادة تأكيد اعتدالهم الديني وفائدتهم السياسية للنظام.

بدأت المبارزة بين الإسلاميين المعتدلين والمتطرفين في العام 2009 من قاعات السجن في نواكشوط. فقد دافع عدد من المعتقلين عن تصوراتهم المعيارية والأسس الدينية لقبول العنف بهدف إحداث التغيير السياسي والسيطرة الاجتماعية. وقد اعترضوا بقوة على القيود الفقهية على العنف التي تقدمت بها المؤسسة الدينية. واحتفظ الجهاديون بنقدهم اللاذع للإسلاميين السياسيين وتبنيهم التعددية السياسية.

في الصحف، عارض المثقفون الذين يناصرون التشدد الإسلامي التيار الإصلاحي في الفكر الإسلامي الذي يأخذ رسالة الإسلام لنفسه من جديد من دون وجه حق، ويعيد تعريف معاييرها وقيمها. محمد الأمين ولد محمد سالم، الذي يُلقب بالمجلسي، على سبيل المثال، اختار إمام المسجد الكبير في نواكشوط لوضع أسس إسلامية للسياسة الديمقراطية. كانت المساواة بين المبدأ القرآني، الشورى، والحكم الديمقراطي تُعتبر سفسطة خالصة وتدخلاً سافراً من جانب مبادئ من صنع الإنسان في سلطان الله.³³ وعارض لخدوم ولد السمان أيضاً، وهو زعيم بارز آخر للتيار الجهادي الموريتاني مرتبط بجناح تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، عملية الإصلاح الديني من جانب أنصار الإسلام المدني الديمقراطي. واستهدفت مساجلاته شخصيات بارزة من الإسلام السياسي المعتدل مثل محمد ولد الددو، الذي اتهمه بالخروج عن المسار الصحيح والإيمان بسداجة بالتناقص السياسي السلمي. ينهل ولد السمان وآخرون من المؤلفات الفكرية للمراجع السلفية المتطرفة العابرة للحدود الوطنية، والتي يستخدمها نظراؤهم الجهاديون في العراق والسعودية وسورية واليمن.

ومع ذلك، هذه المقاومة الفكرية للسياسة الإسلامية الأصيلة والمواطنة الديمقراطية لم تكن موضع إجماع بين السلفيين المتشددين الـ67 الذين سجنوا، بسبب التواطؤ أو التعاطف مع المتطرفين العنيفين والمنظمات الإرهابية.³⁴ وكما قال ولد الددو، من الأهمية بمكان التمييز في الجناح المتشدد من الإسلام السياسي بين من يقبلون بالحجة وإعادة النظر في فكرهم الجامد بشأن العمل المسلح، وبين من عقدوا العزم على زرع بذور الفتنة والفوضى. وفقاً للدو، الفئة الأولى يمكن إنقاذها ومن الضروري أن تشارك في الرأي. وعليه فإن مثل هذه المناقشات العاطفية ضرورية لفضح الافتراضات الدينية الخاطئة والفكر الذي يبرر الإرهاب والقتل والتكفير. أما بالنسبة إلى غلاة الجهاديين الذين لم يتم تقويمهم، فإن الإجراءات القضائية

يجب أن تأخذ مجراها.³⁵

قبلت الحكومة هذه الصيغة لتعديل سلوك الإرهابيين في السجن. وساعدت المرونة التي أبدتها عدد من المعتقلين للدخول في حوار مع الحكومة، في إقناع السلطات بمزايا النهج الذي اقترحه الإسلاميون المعتدلون. وشهد شهر كانون الثاني/يناير 2010 الافتتاح الرسمي للحوار مع الجهاديين المحتجزين. وعلى مدى خمسة عشر يوماً، قاد الددو المعركة الفكرية للتصدي للعلقية التي تُضفي الشرعية على العنف والإرهاب.

ساعدت هذه المبادرة التي قادتها الحكومة في ثني عدد كبير ممن فقدوا اليوصلة الأخلاقية عن دعم التطرف العنيف، حتى لو كان الكثيرون لا يزالون يتمسكون بوجهات نظر غير ليبرالية. لم تكن الليبرالية هي الهدف، حيث إن هدف أي برنامج إعادة تأهيل هو إحداث تغيير في المواقف تجاه العنف وليس التعددية الديمقراطية.

ومع ذلك، لم تسفر المناقشات في بعض الحالات، عن أي نتائج إيجابية. فقد تمسك أكثر من عشرين من المعتقلين بإطارهم الفكري ومعاييرهم التي تتغاضى عن استخدام العنف وتحرض عليه لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي. وتبقى هناك أسئلة أيضاً عن المعدل الحقيقي للانتكاس (العودة إلى الإجرام). ومن ضمن الأمثلة الحديثة على الانتكاس شخصيتان سلفيتان رئيستان، هما المجلسي ومحمد محمود ولد سبتي الملقب بداوود. عفا الرئيس ولد عبد العزيز عن المجلسي في العام 2010، وأفرج عن داوود في العام 2015 بعد أن أمضى سبع سنوات في السجن. وفي وقت لاحق من العام 2015 أعيد اعتقال الاثنين، للاشتباه في تورطهما بشبكة

جهادية سلفية تم ضبطها.

أتبعت السلطات الموريتانية هذه الحملة اللينة لمكافحة الإرهاب باستراتيجية استباقية وثابتة لمواجهة. وعزز الرئيس ولد عبد العزيز الدفاعات المضادة للإرهاب في

أتبعت السلطات الموريتانية هذه الحملة اللينة لمكافحة الإرهاب باستراتيجية استباقية وثابتة لمواجهة.

البلاد، وحدت جيشها وأقرت استراتيجيات مكافحة التطرف تهدف إلى التخفيف من تطرف الفئات الهشة من السكان. وترافق إطلاق برامج طموحة لاجتثاث التطرف، تهدف إلى إعادة تأهيل المعتقلين المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، مع تصعيد الضغط العسكري على الشبكات المتطرفة العنيفة.³⁶ كما عززت الحكومة الموريتانية وجودها في المناطق النائية عبر بناء قدرتها على السيطرة على طرق عبور الحدود وعلى الوصلات التي تربط بينها، بمساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.³⁷

بالإضافة إلى ذلك، شددت الحكومة الموريتانية قبضتها على المساجد وزادت عمليات مراقبة الدعاة والمتطرفين المشتبه فيهم. ويتم بصورة منتظمة إلقاء القبض على الأفراد الذين يجهرون بدعم التطرف العنيف أو يعبرون عن نواياهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة في سورية.

هذا الموقف الشرس الذي تبناه الرئيس ولد عبد العزيز، كان يتناقض بصورة صارخة مع موقف نظيره في مالي، الذي حكم المناطق النائية من خلال تكتيكات «فرق تسد»، التي كافأت القبائل الخاضعة والفئات الاجتماعية التي تتوفر على إمكانية الوصول إلى رعاية الدولة والأسواق غير المشروعة.³⁸ وحدد التلاعب بالهيكل الرسمية للحكم في مالي والطرق المنحرفة التي استخدم فيها موظفو الدولة والجماعات الإثنية والنخب المحلية والجماعات المسلحة التهريب لتعزيز مصالحهم الاستراتيجية، مسار البلاد المنحدر بعيداً عن موريتانيا.³⁹

كانت موريتانيا، خلافاً لبعض الدول المجاورة، سريعة في إدراك أن طبيعة الحكم في مالي سهّلت إغراق المنطقة الشمالية فيها بتدفقات عابرة للحدود الوطنية من الجرائم والتطرف العنيف. وشكل هذا التكامل بين الجريمة والسياسة والمجتمع تهديداً مباشراً للاستقرار الموريتاني، نظراً إلى البعد العابر للحدود للعلاقات الاجتماعية التي تجعل من الصعب حصر التواصل العرقي والقبلي داخل الحدود الإقليمية.⁴⁰ تنتشر الانتماءات العرقية والقبلية على الحدود الموريتانية مع مالي، ويتحدّر العناصر البارزون في الحركة الإرهابية، جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، من قبيلة لمغار، وهي جماعة عربية مؤثرة مقرها في غاو ولديها أيضاً علاقات قبلية وتجارية في جنوب الجزائر وموريتانيا. وينطبق الأمر نفسه على من يطلق عليهم الموريتانيون العرب الذين يعملون في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.⁴¹ هذه الشبكات العابرة للحدود من العلاقات السياسية والقبلية الكثيفة، تجعل موريتانيا لاعباً مهماً في الجهود الرامية إلى حلّ النزاع بين الحكومة وجماعات المتمردين في مالي في شمال البلاد.

غالباً ماتسرع أعمال العنف التي تتمدد من الصراعات في المناطق المجاورة، وتيرة التحوّل التدريجي للمجتمعات الحدودية إلى مراكز خبيثة للمطالبات العرقية المتطرفة والتشدد العابر للحدود والجريمة المنظمة. ودفعت المخاوف من صعود شمال مالي كملاد إرهابي، موريتانيا في أوائل 2010 و2011 إلى شنّ غارات جوية عدّة وهجمات كوماندوس عبر الحدود ضد خلايا متشددة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.⁴² وبعد اندلاع التمرد الانفصالي في العام 2012، شاركت نواكشوط بصورة غير مباشرة في مفاوضات حول الأزمة بين المجموعات في شمال مالي. ويستخدم القادة الموريتانيون الروابط التاريخية بالقبائل العربية في مالي وبالجماعات المتمردة لاستباق الأحداث بصورة أفضل بهدف السيطرة عليها.⁴³

كل هذه الأمور كان لها بعض التأثير الإيجابي على مسار التطرف في موريتانيا. ويبدو أنه تم احتواء التهديدات العابرة للحدود، حيث تحرز جهود مكافحة التطرف التي تقوم بها الحكومة بعض التقدم. غير أن هناك المزيد الذي يتعيّن القيام به.

يبدو أنه تم احتواء التهديدات العابرة للحدود، حيث تحرز جهود مكافحة التطرف التي تقوم بها الحكومة بعض التقدم. غير أن هناك المزيد الذي يتعيّن القيام به.

◀ الطريق الصعب للمضي قدماً

بينما يُحتمل أن تكون جهود مكافحة الإرهاب ساعدت في مواجهة الحركات الإسلامية العنيفة، إلا أنها لم تعالج الأسباب الكامنة وراء المعارضة في المجتمع الموريتاني. ذلك أن نجاح موريتانيا الشامل في صدّ الهجمات الإرهابية، لا يعني أنها أصبحت في منأى عن الخطر. فإيجاد حلّ لمشاكل التطرّف يتطلب اعتماد نهج كامل الطيف يوازن المشاركة الحركية للمتطرفين العنيفين مع الأنشطة غير الحركية، مثل تعزيز الحوكمة والاستثمار في المناطق المهملة، وضمان المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية للفئات السكانية الفرعية المتضرّرة، وتحسين العدالة الاجتماعية.

لا يزال الموريتانيون يشكّلون عدداً كبيراً من الجهاديين من ذوي الخبرة في المعارك، الذين يعملون في منطقة الساحل والصحراء. ويباهي فوج المقاتلين الموريتانيين أيضاً بأنه يضم عدداً من الأعضاء البارزين في المؤسسة الصحراوية المتمردة والمتشدّدة. وليس ثمة بلد آخر في منطقة الساحل والصحراء ينتج عدداً من المنظرين الجهاديين والعناصر الإرهابية البارزة بقدر ماتنتج موريتانيا نسبةً إلى عدد سكانها.⁴⁴ وقد استفادت موريتانيا عسكرياً من طرد مقاتليها المتمرّسين إلى ما وراء الحدود، وكذلك من التدفّق الطوعي للجهاديين الطامحين إلى مالي وليبيا. ولذا فإن العودة المحتملة لهؤلاء المقاتلين المتمرّسين على القتال يجب أن تكون مدعاة لقلق السلطات الموريتانية.⁴⁵ لا تزال موريتانيا أيضاً معرّضة بشدّة إلى تجدد أعمال العنف والتشدد في شمال مالي. فالبلاد لا تزال تستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين المالميين في مخيم مبيرا في الشرق.

تشمل نقاط الضعف الحرجة الأخرى التقدّم البطيء الذي تحرزه الحكومة في معالجة عدم المساواة الاجتماعية العميق والمظالم العرقية والعنصرية. إذ تظهر جميع نماذج التطرّف أن التسلسل الهرمي السياسي والاجتماعي والعرق الخانق، يلعب دوراً هاماً في دفع أكثر الموريتانيين سخطاً إلى التطرّف

تشمل نقاط الضعف الحرجة التقدّم البطيء الذي تحرزه الحكومة في معالجة عدم المساواة الاجتماعية العميق والمظالم العرقية والعنصرية.

السياسي والتشدد.⁴⁶ وإلى أن تتم معالجة أوجه القصور المنهجية في البلاد في مجال الحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والشمول بصورة جدّية، سيكون مسار موريتانيا في الانتقال من العجز عن ردّ العدوان إلى قابلية النجاح مليئاً بالعقبات.

وما يدعوا للأسف أن الرئيس ولد عبد العزيز تجنّب الإصلاحات الصعبة التي كان من شأنها أن تعالج جذور التوترات المجتمعية والتطرّف. إذ لاجدال في أن إنجازاته الرئاسية كانت في المجال الأمني حيث تراجع خطر الإرهاب. وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي أكثر من 5 في المئة سنوياً منذ العام 2012.⁴⁷ كما يمكن ملاحظة أنه تم إحراز تقدم في تطوير البنية التحتية

والحدّ من الفقر المدقع.⁴⁸

مع ذلك، ثمة الكثير مما هو منشود. إذ لاتزال موريتانيا تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، والتوزيع غير العادل وغير المنصف للموارد العامة. ولا يزال التعليم العام في أزمة، في حين أن الحصول على مياه الشرب والكهرباء والخدمات الصحية محدود للغاية وغير متوازن. أما جهود الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وتوفير التحويلات النقدية المستهدفة للأسر الأكثر ضعفاً فتتفد بصورة سيئة.

لاتزال موريتانيا تعاني من مستويات مرتفعة من الفساد، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، والتوزيع غير العادل وغير المنصف للموارد العامة.

كما أن الاستقطاب الاجتماعي والاضطراب السياسي حول حقوق الأرض والتمثيل العنصري والعرق في الأجهزة السياسية والبيروقراطية للدولة يزدادان سوءاً.⁴⁹ أصبح الحراطين، الذين يشكلون أكبر نسبة من السكان (40 في المئة) والغالبية العظمى من الجنود في الجيش (70 في المئة)، أكثر حزماً في مطالبهم من أجل المساواة الاجتماعية وإدماجهم في المناصب المؤثرة وفي السلطة.⁵⁰ وقد انفجر نفاذ الصبر المكبوت على المظالم المتراكمة خلال حملة الانتخابات الرئاسية في العام 2014، باعتباره قوة دافعة لترشيح بيرام ولد والداه ولد أعبيدي، الناشط المناهض للعبودية.

أصبح النشاط المتزايد للحراطين مصدر إزعاج كبير للحكومة، التي تخشى من احتمال خلق جبهة موحدة للموريتانيين السود (الحراطين والموريتانيين من أصل أفريقي) ضد البيظان، الذين يُطلق عليهم المغاربة البيض. ويتشابك العديد من هذه الصراعات الاجتماعية والعرقية مع الدين.

يمثل ولد أعبيدي، الذي جاء في المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية في العام 2014، أحد النماذج. بدأت متاعبه مع السلطات بصورة جدية في العام 2012 عندما أحرق نسخة من كتاب فقهي من المذهب المالكي اعتبر أنه يشجّع على العبودية. وقد تسبّب حرق الكتاب في إشعال عاصفة في موريتانيا، حيث ندد المتظاهرون ورجال الدين بولد أعبيدي ومنظّمته، (مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية في موريتانيا)، على خلفية تأجيج الصراع الديني. كما انتقده، وزملاءه الناشطين، أحد الأئمة في نواكشوط بصورة لاذعة في خطبة باعتبارهم «شياطين... ومجرمين سوف يحرقون أيضاً المصاحف والعلماء والبلد كله إذا لم يتم فعل شيء لوقفهم».⁵¹ وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، اعتُقل ولد أعبيدي بسبب نشر «الدعاية العنصرية» و«الانتماء إلى منظمة غير مشروعة، وقيادة مسيرة غير مصرّح بها، وممارسة العنف ضد الشرطة»، كما ذكرت صحيفة الغارديان.⁵² واتُّهم العديد من رفاقه بالإخلال بالسلم الاجتماعي بسبب توعية وتعبئة الحراطين وغيرهم من الموريتانيين السود للطعن في القوانين والممارسات التمييزية التي تنظم الحصول على الأراضي وحماية حقوق الأراضي.⁵³

كما انفجرت التوتّرات بشأن نصوص دينية يبدو أنها تتغاضى عن التمييز الاجتماعي والعرقى، عندما حكمت محكمة في نواذيبو في شمال غرب البلاد على محمد الشيخ ولد امخيطير بالإعدام لكتابته مقالاً تحدّث فيه «باستخفاف عن النبي محمد»، وفقاً لوكالة فرانس برس. ندّد مقال ولد امخيطير ببعض النصوص الدينية التي تديم «نظاماً اجتماعياً ظالماً» ضد طبقة دنيا «مهمّشة وتعاني من التمييز منذ الولادة».⁵⁴ وقد تسبّب المقال في اندلاع احتجاجات حاشدة أمام القصر الرئاسي، ما اضطر الرئيس ولد عبد العزيز إلى الدعوة إلى ضبط النفس والهدوء ووعد باتّخاذ «كل الإجراءات الضرورية للدفاع عن الإسلام ورسوله».⁵⁵

أصبحت التعبئة الجماعية أيضاً أكثر تنظيماً في الجزء الموريتاني من وادي نهر السنغال، حيث يناضل الموريتانيون الأفارقة من أجل العدالة والمساواة عبر العديد من المنظمات مثل حركة «لا تلمس جنسيتي». التوتّرات العرقية في الوادي، المتجذّرة في عدم الثقة والشكّ المتبادلين بين الموريتانيين السود وذوي البشرة الفاتحة، شائعة بين الرعاة (المغاربة البيض) والمزارعين (الفولاني). ويمكن أيضاً ملاحظة تصلّب المطالبات العرقية المنظمة في حملة مقاومة مشاريع الرئيس الاستثمارية والمؤسّسات الغذائية والزراعية متعدّدة الجنسيات. ويعارض الحراطون والموريتانيون من أصل أفريقي بصورة صاخبة مثل هذه المشاريع الإنتاجية الزراعية التي يسيطر عليها عادةً المغاربة البيض.

استطاع الرئيس ولد عبد العزيز احتواء هذه التوتّرات الاجتماعية. فقد عين الجنرال سلطاني ولد محمد سياد، الذي ينتمي إلى طبقة الحدادين المهمّشة في موريتانيا، رئيساً لأركان الدرك ومامادو ديالو باتيا، وهو موريتاني من أصل أفريقي، وزيراً للدفاع الوطني. وهذه خطوة جيدة إلى الأمام على الرغم من أن المنصبين يخضعان إلى إشراف حلفاء مقرّبين من الرئيس. وتشكّل ترقية عدد قليل من الحراطين إلى رتبة جنرال إشارة أخرى من الرئيس بأنه يتفهّم ضرورة إدماج الأقليات في النظام. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ ولد عبد العزيز في العام 2013 الوكالة الوطنية لمحاربة آثار مخلفات الاسترقاق ومكافحة الفقر والدمج، ولجنة وزارية للإشراف على تنسيق وتنفيذ خارطة الطريق لمكافحة الآثار المتبقية للرق والتي اعتمدها الحكومة بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وفي آب/أغسطس 2015، أصدرت الحكومة قوانين جديدة صارمة لتحلّ محلّ القانون الصادر في العام 2007 والذي يجرم الرق. نصّ أحد القوانين الجديدة على إنشاء محاكم خاصة لمتابعة المتهمين بممارسة الرق وزيادة أحكام السجن بحقهم. كما تم منح المنظمات غير الحكومية المعترف بها الحق في الدفاع عن ضحايا الرق.

بيد أن قدرة الرئيس ولد عبد العزيز على التنقل في حقل ألغام السياسة العرقية والإثنية، لن تستمر من دون عملية إصلاح أشمل. إذ لم تحرز حكومته سوى تقدّم بطيء في معالجة مظالم الحراطين والموريتانيين من أصل أفريقي التي تعتمل منذ فترة طويلة حيث تغذي هذه المشاكل صعود التطرّف في المجتمعات التي ليس لديها سوى وسائل قليلة لطلب الإنصاف.

ليس من الواضح ما إذا كان الرئيس مستعداً وقادراً على المضيّ قدماً في القيام بالمزيد من الإصلاحات في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والقواعد والإجراءات التي تدعم التمييز والمحسوبة والنزعة الميراثية الجديدة.* يمنح النظام السياسي ولد عبد العزيز صلاحيات جوهرية في الحكم وإحداث التغيير، بيد أن الرئيس في الوقت نفسه عرضة إلى العرقلة والتعجيز من جانب جماعات المصالح الخاصة التي يدين لها بالفضل. فقد بقي النمط العام للمهيمنة السياسية والاقتصادية على حاله على مدى عقود على الرغم من تغيير النظام في البلاد مرات عدة. وفي مركز النفوذ غالباً مايكون الزعماء أنفسهم ممن يشتركون في العلاقات الأسرية والروابط الزبائنية.⁵⁶ عندما تكون هناك عملية إعادة ترتيب في توزيع السلطة، كما هو الحال عادة عندما يقع انقلاب، يحدث التغيير في الكتلة المهيمنة نفسها. على سبيل المثال، عندما صعد ولد عبد العزيز لرئاسة الجمهورية، تحوّل الاحتكار الذي كان يتمتع به رجال الأعمال من قبيلة اسماسيد في عهد ولد الطايح نحو حلفاء ولد عبد العزيز وأفراد قبيلته. تُعتبر محاولة إصلاح هذا النظام الميراثي الجديد الراسخ والعصيّ على التغيير مهمة شاقة كان ولد عبد العزيز متردداً في القيام بها. وفي المحصلة، فإن مستقبله السياسي يعتمد على شبكات النخبة والعلاقات الزبائنية.

خاتمة

الإنجازات التي حققها ولد عبد العزيز تبدو هامة بالنسبة إلى بلد تعصف به السياسة الهشة والحزبية العسكرية والتوترات العرقية-العنصرية. مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه نحو الاستقرار، لاتزال موريتانيا عرضة إلى خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

يمكن للمجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي، أن يلعب دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار في موريتانيا، التي تُعدّ ركيزة أساسية في استراتيجية الغرب في منطقة الساحل. فهناك إمكانية لإنقاذ الدول الضعيفة والراغبة في معالجة مشاكلها الكثيرة عن طريق تعزيز قدراتها. غير أنه لايمكن إنقاذ الدول التي لاتملك العزيمة ولا الوسيلة لإنجاز المهام الأساسية للدولة، مالم يتم إقناعها أو الضغط عليها كي تحسّن سلوكها. هذا التمييز بين القدرة والرغبة ستكون له آثار على سياسات القوى الغربية التي يجب أن تفرّق بين فئات عدّة من الدول الضعيفة.⁵⁷ فالهدف المنشود هو تعزيز الدول القادرة نسبياً والتي هي في محنة،

* الميراثية الجديدة: نظام تسلسل هرمي اجتماعي يستخدم فيه الرعاية موارد الدولة لضمان ولاء الزبائن من عموم السكان. هي في المحصلة علاقة راعي-زبون غير رسمية يمكن أن تبدأ من أعلى هياكل الدولة وصولاً إلى الأفراد في القرى الصغيرة. (المترجم)

وتحسين أداء الدول الراغبة في ذلك لكنها غير قادرة على حكم مجالها الإقليمي بصورة أفضل، والمساعدة في استعادة فعالية الدول غير الراغبة وغير القادرة.

تندرج موريتانيا في فئة الدول الهشة التي تُعتبر ضعيفة، لكنها راغبة في بناء قدراتها الوطنية.

تندرج موريتانيا في فئة الدول الهشة التي تُعتبر ضعيفة، لكنها راغبة في بناء قدراتها الوطنية. وعلى عكس القيادة في

مالي، التي استسلمت للابتزاز الإرهابي وضغوط التأثيرات الإجرامية، واجه ولد عبد العزيز مثل هذه التحديات الأمنية. ولذا فإن مثل هذا التصميم من جانبه يستحق أن يحظى بدعم دولي. وتبقى المساعدات العسكرية والأمنية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضرورية لمساعدة موريتانيا في تأمين حدودها وتعزيز دفاعاتها في مواجهة المتشدّدين المسلحين الذين يجوبون منطقة الساحل والصحراء. ويتعيّن على شركاء موريتانيا الدوليين استثمار المزيد من الموارد لتدريب موظفي الحدود، ومساعدة الحكومة الموريتانية في تطوير تجهيزاتها، فضلاً عن تحسين آليات التواصل وتبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون (بما في ذلك الشرطة والدرك والجمارك).⁵⁸

مع ذلك، لا يمكن أن تقتصر المساعدات على دعم الجهاز القسري للدولة. وسيكون من الأفضل للولايات المتحدة وشركائها الدوليين عدم الوقوع في فخّ تقديم الدعم غير المشروط لولد عبد العزيز. فقد قاوم رجل موريتانيا القوي بشجاعة الاضطرابات التي تسبّبت فيها الانتفاضات الشعبية العربية في العام 2011، وتمكّن من احتواء المعارضة السياسية لحكمه، وأضعف خطر التشدّد بصورة كبيرة. بيد أن قبضته على السلطة ليست آمنة كما قد تبدو. ويعتمد دعمه الشعبي والسياسي إلى حدّ كبير على توزيع موارد المحسوبة وغيرها من المعاملات الزبائنية. وكما شهد أسلاف ولد عبد العزيز، فإن القادة، حتى الأقوياء منهم، يظلّون في موقف حرج ومحفوف بالمخاطر، لأنّ الفصائل تمزّق الجيش، المؤسّسة المهيمنة في موريتانيا. في العام 2005، كان في المئة من ضباط الجيش من المغاربة البيض من أصول عربية وبربرية، في حين كان 7 في المئة فقط من الحراطين و3 في المئة من الأفارقة السود. وعند قاعدة هرم السلطة، تم عكس بعض هذه الإحصاءات، حيث يشكّل الحراطين نسبة 70 في المئة من المجندين الإلزاميين، والأفارقة السود 5 في المئة، والمغاربة البيض 25 في المئة.⁵⁹ وقد فاقت الانقسامات القبلية في هيكلية قيادة الجيش هذا الوضع من انعدام التوازن العرقي والعنصري. فالضباط المتحدّرون من القبائل التي تهيمن على الهيكل السياسي والاقتصادي في البلاد هم أقلية في الطبقة العسكرية. ويزيد عدم الاستقرار الداخلي هذا من ضعف النظام في مواجهة أعمال الخيانة والانشقاق في أوقات الأزمات.⁶⁰

إن اعتماد ولد عبد العزيز على هذه المؤسّسة من أجل البقاء السياسي، يجعله عرضةً إلى تحدّد داخلي لحكمه من الفصيل الشرقي، الذي يُعتبر من الناحية العددية القوة المهيمنة في

سلك الضباط.⁶¹

يجب على الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي الضغط على ولد عبد العزيز للعمل على الانتقال بالبلاد نحو تنمية اجتماعية أكثر إنصافاً. وفي سياق تدريب القوات المسلحة والأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون في البلاد، يجب على هذه الدول أن تركز على تحسين مهارات القتال وجمع المعلومات والتنسيق الأمني. ومع ذلك، تحتاج مثل هذه البرامج أيضاً إلى تعزيز العلاقات المدنية-العسكرية واحترام حقوق الإنسان.

من دون الشمول والمساءلة، سيصل النمو الاقتصادي والتحديث العسكري في نهاية المطاف إلى طريق مسدود.

هوامش

1

Alain Antil and Céline Lesourd, «Une hirondelle ne fait pas le printemps. Grammaire des mobilisations sociales et politiques et retour de la question negro-mauritanienne. [One swallow does not make a summer: Principles of political and social mobilization and return of the negro-Mauritanian question]», *L'Année du Maghreb* 8 (2012): 407–29.

2 أنظر:

Armelle Choplin, «Post-Politics and Subaltern (De)Mobilization in an African City. Nouakchott (Mauritania)», *Journal of Asian and African Studies* (2014): 49.

3

Riccardo Ciavolella and Marion Fresia, «Entre démocratisation et coups d'État Hégémonie et subalternité en Mauritanie. [Between democratization and coups d'état. Hegemony and subalternity in Mauritania]», *Politique africaine* 114 (2009): 5–23.

4 أنظر:

Zekeria Ould Ahmed Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie. [The paradoxical metamorphosis of Islamic activism in Mauritania]», *Cahiers d'études africaines* 206–207 (June 2012): 635–64.

5 شكّل العديد من الموريتانيين جزءاً هاماً من المقربين لأسامة بن لادن، بمن فيهم محفوظ ولد وليد وأحمد ولد نعمان وأحمد ولد عبد العزيز ومحمدو ولد صلاح وولد سيدي محمد.

Ibrahim Yahaya Ibrahim, «Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania: The Local Stakes of the Sahelian Crisis. (Sahel Research Group Working Paper No. 003, University of Florida, August 2014), http://sahelresearch.africa.ufl.edu/files/Yahaya_StakesMauritania_Final.pdf.

6

Constant Hames, «Le Rôle de l'Islam dans la Société Mauritanienne contemporaine. [The role of Islam in contemporary Mauritanian society]», *Politique africaine* 55 (October 1994): 46–51, <http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/055046.pdf>.

7

Cedric Jourde, «Ethnicity, Democratization, and Political Dramas: Insights Into Ethnic Politics in Mauritania», *African Issues* 29, no. 1 (2001): 26–30.

8

Kenneth Noble, «An African Exodus With Racial Overtones», *New York Times*, July 22, 1989, <http://www.nytimes.com/1989/07/22/world/an-african-exodus-with-racial-overtones.html>.

9 تتخطى الطرق الصوفية القبائل والدول، وقد عملت لفترة طويلة باعتبارها ملاذات روحية للمجموعات الاجتماعية والقبلية والعرقية المختلفة، بما فيها مجموعات الأقليات. كما عملت كقوة موازنة هامة لمحاولات

الإسلاميين والسلفيين الرامية إلى تغيير النظام السياسي والاجتماعي في البلاد.

Yahya Ould el-Bara, «Mutations des formes de religiosité: sources et débats, [Changing forms of religiosity: source and debates] in Les trajectoires d'un État-frontière: espaces, évolutions politiques et transformations sociales en Mauritanie [Trajectories of the frontier-state: Spaces, political evolution and social transformations in Mauritania], ed. Zekeria Ould Ahmed Salem (Dakar: Council for the Development of Social Science Research in Africa, 2004), 207–39.

10 أفادت الشبكات السعودية من استياء الطبقات الدنيا من بعض المؤسسات الصوفية التي كانت طرفاً فاعلاً هاماً في استخدام التقاليد الدينية للدفاع عن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم، مقابل توفير المحسوبية السياسية والدعم لشبكات التضامن الخاصة بها. ببساطة، يشك بعض الموريتانيين في أن الطرق الصوفية اختارت المشاركة في المؤسسات الدينية التي ترعاها الدولة.

11

Sylvain Monteillet, «L'Islam, le droit de l'Etat dans la Constitution Mauritanienne, [Islam, state law in the Mauritanian constitution], L'Afrique Politique (2002): 69–100.

12

Cedric Jourde, «Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie: entre 'marée montante' et 'islamisme kalachnikov', [Politics of Islamism: Between a rising tide and Kalachnikov Islamism], Politique Africaine 114 (June 2009): 67–86.

13 المصدر السابق.

14

Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie.»

15 المصدر السابق.

16 المصدر السابق.

17

Jourde, «Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie.»

18

Vincent Bisson, «Echec et mat chez les Maures!: Coups d'Etat et attentats en République islamique de Mauritanie. [The Moors' checkmate: Coups and terrorist attacks in the Islamic Republic of Mauritania], Recherches internationales 97 (October–December 2013): 163–78, <http://www.recherches-internationales.fr/R97/RI97Bisson.pdf>.

19

Jourde, «Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie.»

20 على المستوى البرلماني، كان أداؤهم متواضعاً. فقد فازوا بأربعة مقاعد في مجلس الشيوخ وبعدهم مماثل في البرلمان الوطني المؤلف من 96 نائباً.

21 سعى حزب «تواصل» إلى أن يكون له صوت في أي مؤسسة سياسية. وسهلت مشاركته في شبكة هامة من المنظمات الإسلامية غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمنظمات الإنسانية حضوره في الأحياء الفقيرة، ولاسيما في نواكشوط. كما استمال «تواصل» الطبقة الوسطى الحضرية، على الرغم من أنه فشل في اختراق الموريتانيين

المتحدرين من أصل أفريقي الذين عادةً مايساوون بين الإسلام السياسي والعروبة.

22

Stephen Ulph, «Algerian GSPC Launch Attack in Mauritania», *Terrorism Focus* 2, no. 11, (June 13, 2005), http://www.jamestown.org/programs/tm/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=503&tx_ttnews%5BbackPid%5D=238&no_cache=1#VprUC1MrLVo.

23

Anouar Boukhars, «Corridors of Militancy: The Sahel-Sahara Border Regions», Policy Brief 206, FRIDE, July 2015, http://fride.org/download/PB206_Corridors_of_Militancy.pdf.

24

Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie.»

25

Tidiane Koita, «Migrations, pouvoirs locaux et enjeux sur l'espace urbain, [Migration, local authorities and issues of urban space], *Politique Africaine* 55 (October 1994): 101–09, <http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/055101.pdf>.

26

Guilain Denoeux and Zeric Smith, «Mauritania Pilot – CT and Development», USAID, June 2008.

27 المصدر السابق.

28 المصدر السابق.

29

Nicholas Schmidle «The Saharan Conundrum», *New York Times*, February 13, 2009, http://www.nytimes.com/2009/02/15/magazine/15Africa-t.html?pagewanted=all&_r=0.

30

Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie.»

31 أنظر:

«Mauritanie. Al-Qaïda prend ses aises», *Courrier International*, August 21, 2009, <http://www.courrierinternational.com/article/2009/08/21/al-qaida-prend-ses-aises>.

32

Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie.»

33 المصدر السابق.

34

Alain Antil, «La déradicalisation en Mauritanie, un modèle pour le Sahel?», [Deradicalization in Mauritania: A model for the Sahel?], *Afrique Décryptages* (blog), January 20, 2014, <https://afriquedecryptages.wordpress.com/2014/01/20/la-deradicalisation-en-mauritanie-un-modele-pour-le-sahel/>.

35

Salem, «Les mutations paradoxales de l'islamisme en Mauritanie.»

36

Kal Ben Khalid, «Regional Security Role Shields Mauritania's Aziz From Pressure to Reform,» World Politics Review, July 16, 2014, <http://www.worldpoliticsreview.com/articles/13929/regional-security-role-shields-mauritania-s-aziz-from-pressure-to-reform>.

37

«Mauritania – Using EU funding to develop integrated border management policies,» Rabat Process: Euro-African Dialogue on Migration and Development, December, 18, 2012. <http://www.processusderabat.net/web/index.php/news-and-events/mauritania-using-eu-funding-to-develop-integrated-border-management-policies>.

38

Ivan Briscoe, Crime After Jihad: Armed Groups, the State, and Illicit Business in Post-Conflict Mali (The Hague: Clingendael Institute, May 2014).

39 أدى أسلوب التحكّم عن بعد في الحكم – الذي كان يمنح الامتيازات لقبيلتي إمغاد وعدنان الطوارق المواليين، على حساب الإفوغا، وقبيلة لبحار العربية على حساب شيوخ قبيلة كنتة العربية – إلى تخريب الهياكل الهرمية التقليدية وسَمّ العلاقات العرقية وفاقم الخصومات بين الجماعات في شمال مالي. كما أبرزتفتيت السياسات وانهايار العلاقات المجتمعية عملية إعادة تشكيل التحالفات والشراكات، خاصةً بين الجماعات الخاسرة التي أدركت المزايا التنافسية التي توفرها الجمعيات الإجرامية والعلاقات غير المشروعة الأخرى في صراع قوى ذي حصيلة صفرية. كما يوضح هذا المشهد المرير والمتشردم التحالفات القائمة على المصلحة، والتي تعقدها بعض الجماعات الإثنية والقبلية مع المنظمات المتطرفة العنيفة ومع الرعاة الخارجيين مثل الجزائر وليبيا، لحماية مواقع السلطة والهوية العرقية الخاصة بها. والنتيجة هي أن القبيلة، والتجارة غير المشروعة، والجهاد، أصبحت تختلط بحرية في الشمال.

40 كانت لشمال مالي دائماً علاقات أسرية واقتصادية وثقافية صلبة مع بلدان المغرب العربي، خصوصاً الجزائر وموريتانيا. ومنذ أوائل القرن العشرين، لعب التجار الجزائريون دوراً رئيساً في التجارة عبر الحدود مع مالي. وتُعزى سيطرتهم على التجارة إلى تحالفات الزواج التي أقاموها مع الأسر العربية في شمال مالي التي كانت تشترك معهم في القرابة والدين والهوية. تم تعميق هذه الروابط في سبعينيات القرن الماضي بعد أن هاجرت موجات من ذوي البشرة الفاتحة من شمال مالي إلى جنوب الجزائر هرباً من موجة شديدة من الجفاف استمرت عشر سنوات. على الرغم من أن الكثيرين عادوا إلى بلدهم الأصلي، فقد حافظوا على شبكات العلاقات الاجتماعية والمعارف التي بنوها في الجزائر. وعلى غرار أسلافهم، تكيف المتمردون الإسلاميون الجزائريون الذين التمسوا اللجوء في شمال مالي للمرة الأولى في أواخر التسعينيات، مع بيئتهم الجديدة. اندمجوا اجتماعياً عن طريق الزواج من سكان محليين وانخرطوا مع مرور الوقت في النزاعات الدينية المستفحلة منذ فترة طويلة، والصراعات الاجتماعية والاقتصادية.

41

Baz Lecocq, «Serval in the Sahara,» Hot Spots (blog), Cultural Anthropology, June 10, 2013, <http://www.culanth.org/fieldsights/329-serval-in-the-sahara>.

42 انتقاماً لهنكنا عمليات عسكرية مشتركة بين فرنسا وموريتانيا، أعدم تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ميشيل جيرمانو، وهو مهندس متقاعد اختطفه تنظيم القاعدة في نيسان/أبريل 2010 في شمال النيجر.

43

Zekeria Ould Ahmed Salem, «Mauritanie: la stratégie d'un ex-futur maillon faible. [Mauritania: the Strategy of a former and potential weak link], Centre de Recherches Internationales, SciencesPo, July 2013, <http://www.sciencespo.fr/cei/fr/content/dossiersducei/mauritanie-la-strategie-dun-ex-futur-maillon-faible>.

44

Antil, «La déradicalisation en Mauritanie.»

45

Ibrahim, «Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania.»

46 أنوار بوخرص، «عوامل عدم الاستقرار في موريتانيا»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، نيسان/أبريل 2012، http://carnegieendowment.org/files/Mauritania_insecurity_Boukhars1.pdf

47

Justine Spiegel, «Mauritanie: Mohamed Ould Abdelaziz droit dans ses bottes. [Mauritania: Mohamed Ould Abdelaziz stand tall], Jeune Afrique, November 28, 2014, <http://www.jeuneafrique.com/38879/politique/mauritanie-mohamed-ould-abdelaziz-droit-dans-ses-bottes/>.

48 المصدر السابق.

49

Bertelsmann Stiftung, BTI 2014—Mauritania Country Report (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2014), http://www.bti-project.de/uploads/tx_itao_download/BTI_2014_Mauritania.pdf.

50 أنظر:

The Encyclopedia of Islam vol. 3, 2nd ed. (Leiden: Brill, 1971), s.v. Hartani; Zekeria Ould Ahmed Salem, «Barefoot Activists: Transformations of Anti-Slavery Movement in Mauritania», in Movers and Shakers: Social Movements in Africa, eds. Stephen Ellis and Ineke Van Kessel (Leiden: Brill Academic Publishers, 2009), 156–77.

51

«Mauritanian Activist Sparks Religious Storm», BBC, May 31, 2012, <http://www.bbc.com/news/world-africa-18209011>.

52

Monica Mark, «Mauritania Activists Jailed as Police Quash Resurgent Anti-Slavery Protests», Guardian, January 17, 2015, <http://www.theguardian.com/global-development/2015/jan/17/mauritania-anti-slavery-activists-jailed-biram-ould-abeid>.

53 المصدر السابق.

54

Agence France-Presse, «Mauritania Issues First Apostasy Death Sentence», Yahoo News, December 25, 2014, <http://news.yahoo.com/mauritania-issues-first-apostasy-death-sentence-050936161.html>.

55 المصدر السابق.

56

Ciavolella and Fresia, «Entre démocratisation et coups d'État.»

57 أنظر:

Kenneth Menkhaus, «State Fragility as a Wicked Problem», Prism 1, no 2 (2010): 85-100.

58

«Mauritania - Using EU funding to develop integrated border management policies», Rabat Process.

59

Bisson, «Echec et mat chez les Maures!»

60 المصدر السابق.

61

Khalid, «Regional Security Role Shields Mauritania's Aziz From Pressure to Reform.»

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي شبكة عالمية فريدة من مراكز أبحاث تُعنى بالسياسات العامة، مقرها في روسيا والصين وأوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة. مهمتنا، التي تعود إلى ما يزيد عن قرن من الزمن، هي ترقية قضية السلام عن طريق التحليلات وطرح أفكار جديدة في السياسات العامة، والانخراط والتعاون مباشرةً مع صانعي القرار في الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني. مراكزنا، التي تعمل يداً بيد، توفر فوائد جليّة وثمانية بوجهات النظر المحلية المتعددة التي تقدّمها حول القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحليّة المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسية الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنية على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

بروكسل

بيروت

بيجينغ

موسكو

واشنطن

مركز الأبحاث العالمي



مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org